محافظة لحج تشهد هذا العام تنفيذ عدد من المشاريع الانمائية

الاخ /منصور عبدالجليل محافظ لحج لـ 14 أكتوبر :

94 مشروعاً جديداً سيتم البدء في تنفيذها العام الجاري بكلفة تتجاوز 650 مليون ريال

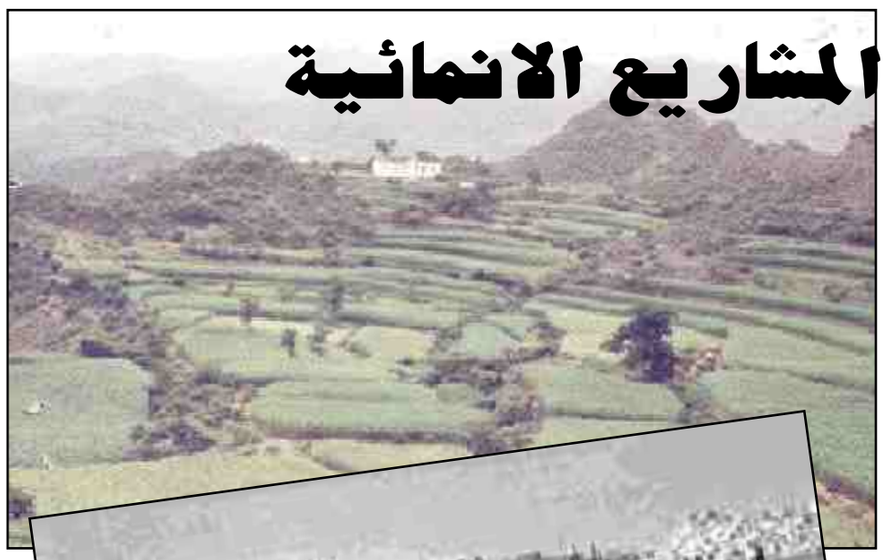

فتتاح 45 مشروعا بكلفة نصف مليون ريال

تنفذ في محافظة لحج العام الجاري ٢٠٠٦م العديد من المشاريع الانمائية وذلك في العام الاول من الخطة الخمسية الثالثة للتنمية والبرنامج الاستثماري سواء لمشاريع المركزية او مشاريع السلطة المحلية وبهذا الصدد قال الاخ اللواء منصور عبدالجليل محافظ م/ لحج رصدت مخصصات مالية مقترحة لتنفيذ البرنامج الاستثماري لمشاريع السلطة المحلية البالغ عددها ٤٩ مشروعاً بتكلفة مقترحة تقدر بـ (٦٥٠) مليون ريال بالاضافة الى ٤٥ مشروعاً سيتم تنفيذها العام الحالي تكلفتها نحو نصف مليار ريال فيما تبلغ المخصصات المالية المقترحة للمشاريع المركزية وفق المؤشرات ٩,٥٧٧ ملايين ريال وذلك لتنفيذ ٢٨٠ مشروعاً .

لحج/ ١٤ أكتوبر / **عادل محمد قائد**

٩٤ مشروعاً جديداً

قال الاخ منصور عبدالجليل محافظ محافظة لحج رئيس المجلس المحلي أن المحافظة ستشهد العام الجاري تنفيذ عدد من المشاريع التنموية والخدمية تبلغ مخصصاتها المالية المقترحة للعام ٢٠٠٦م / ٧٣٩,٣٧٦,٠٠٠ ريال موزعة على القطاعات التالية :

١- التربية والتعليم ٢٦٣,٢٢٨,٠٠٠ ريال
٢- الصحة العامة والسكان ١٠٦,٠١٢,٠٠٠ ريال
٣- الاشغال العامة والطرق ١٠٦,٢٣١,٠٠٠ ريال
٤- الادارة المحلية ٢٢٥,٠٤٨,٠٠٠ ريال
٥- الشباب والرياضة ٣٣,٩٥٧,٠٠٠ ريال
٦- الزراعة والري ٤,٩٠٠,٠٠٠ ريال

موضحاً في حديثه لصحيفة ١٤ أكتوبر أن البرنامج الاستثماري لعام ٢٠٠٦م اشتمل على (٩٤) مشروعاً جديداً سيتم البدء في تنفيذها هذا العام وتقدر التكلفة الاجمالية لهذه المشاريع بمبلغ ٦٥٠,٠٠٠,٠٠٠ ريال .

- ومن أهم تلك المشروعات بحسب القطاعات هي الآتي :
- بناء ١٦ مدرسة للتعليم الاساسي في مختلف مناطق مديريات المحافظة .
- بناء وترفيع وتوسعة (٩) مواقع صحية مختلفة في مديريات المحافظة .
- شق (٤) طرق و (٣) أسواق للخضار والفواكه ومجموعةمن المشاريع البيئية والصرف الصحي بالاضافة الى إقامة مقرين للأندية الرياضية .
- بالاضافة الى المشاريع التي سيتم البدء بها هذا العام سيتم كذلك افتتاح عدد كبير من المشاريع خلال عام ٢٠٠٦م يقدر عددها بـ (٤٥) مشروعاً تقدر تكلفتها الاجمالية مايقارب النصف مليار ريال في كل من قطاعات التربية والتعليم والصحة العامة والاشغال والطرق والادارة المحلية والشباب والرياضة.

هذا بالنسبة لمشاريع السلطة المحلية لعام ٢٠٠٦م وعن المشاريع المركزية اوضح اللواء منصور عبدالجليل محافظ محافظة لحج ..

وأما بالنسبة للمشاريع المركزية فقد بلغت المخصصات المالية المقترحة للعام ٢٠٠٦م مبلغ (٩,٥٧٧,٨٥٦,٠٠٠) ريال وذلك لتنفيذ (٢٨٠) مشروعاً ومن أهم تلك المشاريع المشروعات التي سيبدأ العمل بها في عام ٢٠٠٦م العام الاول من الخطة الخمسية الثالثة تقدر تكلفتها الاجمالية بمبلغ (١٢,٤٦٠,٠٠٠,٠٠٠)ريال .

ومن أهم تلك المشروعات بحسب القطاعات كالتالي :

● المخصصات المالية المقترحة لتنفيذ المشاريع المركزية تزيد على ٩ مليارات ريال

●شق وسفلتة ١٥ طريقاً بطول ٩٠ كلم

التربية والتعليم

- بناء (١١) مدرسة ثانوية ١,٢٠٠,٠٠٠,٠٠٠ ريال .
- بناء (٣٦) مدرسة أساسية ٧٢٠,٠٠٠,٠٠٠ ريال .
- ومبنى الادارة العامة ١٤٠,٠٠٠,٠٠٠ ريال .

الاجمالي ٢,٠٦٠,٠٠٠,٠٠٠ ريال

الصحة العامة

- بناء (٤١) وحدة صحية ٤٥٠,٠٠٠,٠٠٠ ريال
- بناء (٣) مراكز صحية ٩٠,٠٠٠,٠٠٠ريال
- بناء (٧) مكاتب صحية ١٣٥,٠٠٠,٠٠٠ ريال
- بناء (٤) مستودعات طبية ٨٠,٠٠٠,٠٠٠ ريال
- تجهيز (٧) مستشفيات ١٤٠,٠٠٠,٠٠٠ ريال
- تجهيز (١١٩) مركز ووحدة صحية ٥٠٠,٠٠٠,٠٠٠ ريال

الاجمالي ١,٤٣٥,٠٠٠,٠٠٠ ريال

- شق وسفلتة (١٥) طريقاً بطول (٩٠) كلم تكلفتها ٢,٠٠٠,٠٠٠,٠٠٠ ريال (قطاع الطرق).
- بناء وإقامة (٢٠) حاجزاً مائياً وخزانات ٥٢٥,٠٠٠,٠٠٠ ريال قطاع الزراعة
- إقامة (٢) محطة كهرباء و ٤ مشاريع ربط كهربائي عدد (٨) ١,٦٨٥,٠٠٠,٠٠٠ ريال قطاع الكهرباء .
- مشاريع مياه الريف حفر آبار وتركيب مضخات ومد شبكات وخزانات مياه بتكلفة ٢٥٥,٠٠٠,٠٠٠ ريال قطاع مياه الريف.

بتوجيهات من فخامة الأخ الرئيس

وقال الاخ المحافظ : ويعتبر العام الجاري العام الاول من الخطة الخمسية الثالثة للتنمية وقد أعدت المحافظة العديد من البرامج والخطط الهادفة تحسين حياة المواطنين في إطار التوجيهات من قبل فخامة الاخ علي عبدالله صالح رئيس الجمهورية حيث تم الاعتماد في تقديرات النفقات الاستثمارية للعام ٢٠٠٦م على استكمال ما استهدفت في مشروع الخطة الخمسية الثالثة ٢٠٠٦-٢٠١٠م لمحافظة لحج وفق الاهداف العامة والسياسات التي أرتكزت عليها المشروعات خصوصاً المشاريع المتعلقة بالبنية التحتية للخدمات الاساسية الاجتماعية المتناسقة مع تطوير الموارد البشرية موضحاً أن هذا البرنامج الاستثماري الخاص بالمشاريع المركزية لعام ٢٠٠٦م ومشاريع السلطة المحلية متزامناً مع مشروع الخطة الخمسية الثالثة .. ونحن سنعمل جاهدين في تنفيذ هذه المشاريع الحيوية ومن أبرز هذه المشروعات :

- التربية والتعليم ٧٣ مشروعاً بتكلفة ٤٦٤,٧١٧,٠٠٠ ريال .
- الصحة العامة والسكان ٦٠ مشروعاً بتكلفة ١,٠٨٩,٠٠٠,٠٠٠ ريال.
- الاشغال العامة والطرق ٤٠ مشروعاً بتكلفة ٣,٥٦٤,٠٠٠,٠٠٠ ريال .
- الزراعة والري ١٤ مشروعاً بتكلفة ٥٢٠,٠٢٠,٠٠٠ ريال .
- المياه ١٠ مشاريع بتكلفة ٣٧٢,٠٠٠,٤٩٤ ريال .
- الادارة المحلية ١٠ مشاريع بتكلفة ٣٠٠,٠٠٠,٠٠٠ ريال.
- الكهرباء ٣٧ مشروعاً بتكلفة ٦٨١,٥٠٠,٠٠١ ريال.
- الشئون الاجتماعية ٢ مشروع بتكلفة ٤٠,٠٠٠,٠٠٠ ريال.
- التعليم الفني التقني ٦ مشاريع بتكلفة ١٦٣.٥٩٣,٠٠٠ ريال .
- الثقافة السياحة ٥ مشاريع بتكلفة ١٤٩,٠٠٠,٠٠٠ ريال .
- الاتصالات السلكية واللاسلكية ١٧ مشروعاً بتكلفة ٥٧,٠٠٨,٠٠٠ ريال .
- الهيئة العامة للبريد ٦ مشاريع بتكلفة ٣,٩٩٦,٠٠٠ ريال .

مشاريع العام الماضي

وأختتم منصور عبدالجليل محافظ لحج حديثه : وقد شهد البرنامج الاستثماري العام الماضي تنفيذ عدد من المشاريع التطويرية والخدمية في جميع مديريات المحافظة مشيراً أن كل من ينظر الى لحج وماهي عليه اليوم ويقارنها بالماضي سيلمس فارقاً تنموياً وتطويرياً انعكاساً لاهتمام ولرعاية فخامة الاخ علي عبدالله صالح رئيس الجمهورية وسيجد مع هذا الحراك الاقتصادي والتنموي مظاهر الامن والامان والاستقرار الاجتماعي الذي تنعم به محافظة لحج ويمكن القول أنه خلال العام الماضي جرى تحديث البنية التحتية للخدمات الاساسية وتنفيذ المشاريع الخدمية والتنموية ومعها توسعت خدمات شبكة الطرقات الاستراتيجية وأنتشرت خدمات الاتصالات وتقنية المعلومات والتعليم والصحة .. وفي الاخير نزف أجمل التهاني بمناسبة العام الجديد وعيد الاضحى المبارك لفخامة الاخ الرئيس القائد علي عبدالله صالح حفظه الله باني وطن ٢٢ مايو ونهج الديمقراطية ودولة النظام والقانون ..

الوكيل المساعد لوزارة الزراعة :

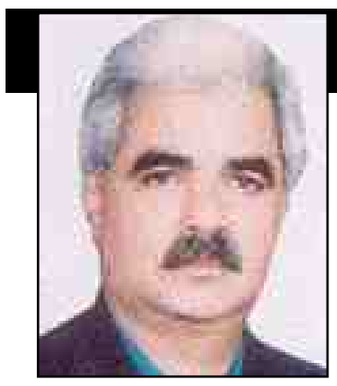

مشاريع زراعية بأكثر من ١٢٩ مليار ريال ومعالجات جدية لقضية المياه الجوفية وأسواق متخصصة لبيع المبيدات

اكد الأخ صالح مثنى ناصر البيشي الوكيل المساعد للشؤون الزراعية بوزارة الزراعة والري أن الكلفة الإجمالية لمشاريع التنمية الزراعية في أطار البرنامج الاستثماري في الخطة الخمسية الثالثة باليمن بلغت ١٢٩ مليارا و١٣٦ مليونا و٨١٨ ألف ريال بتمويل محلي وقروض خارجية.وأوضح البيشي في حوار قصير أجرته معه "٢٦سبتمبرنت" أنه سيتم تنفيذ مئات المشاريع الاستثمارية الزراعية التنموية منها طويلة المدى ومتوسطة وقصيرة خلال الخمس السنوات القادمة حتى ٢٠١٠م.

مشيراً في حديثه إلى أنه سيتم تخصيص جزء من هذه المشاريع الزراعية لاستكمال وتطوير البنى التحتية لوزارة الزراعة كإنشاء محطات الحجر النباتي والبيطري في كافة المنافذ الجوية والبحرية والبرية لليمن بهدف الحفاظ على القطاع الزراعي والحيواني من الآفات والأمراض المستوردة ولكي تتمكن الوزارة من تأدية كافة أنشطتها ومهامها على الوجه المطلوب في كافة مجالات التنمية الزراعية في اليمن.

٢٦ سبتمبر/ متابعات:

أكثر من ١٢٩مليار ريال

● بداية حبذا لو تسلطون الضوء هنا على إجمالي المشاريع التنموية الزراعية التي ستنفذها الوزارة وكلفتها الإجمالية خلال الخمس السنوات القادمة في أطار البرامج الاستثماري الزراعي في الخطة الخمسية الثالثة؟؟

- تم رصد مخصصات مالية كبيرة لتنفيذ مئات المشاريع الزارعة خلال الخمس السنوات القادمة في أطار خطة البرامج الاستثمارية للخطة الخمسية الثالثة ٢٠٠٥م- ٢٠١٠م حيث بلغ أجمالي التكلفة لهذه المشروعات المتعلقة بالتنمية الزراعية في اليمن ١٢٩مليارا و١٣٦مليونا و٨١٨ ألف ريال سيتم أنفاقها على تنفيذ المشروعات الزراعية خلال الخمس السنوات القادمة وسيتم تخصيص جزءً من هذه المشاريع الاستثمارية الزراعية لاستكمال البنى التحتية للوزارة كي تستطيع القيام بتنفيذ مهامها على الوجه الأكمل ومنها مشاريع خاصة باستكمال أنشاء محطات الحجر النباتي والبيطري لتشمل كافة المنافذ الجوية والبحرية والبرية لليمن لحماية القطاع الزراعي من الآفات والأمراض النباتية المستوردة وحماية الإنسان من استيراد الأغذية المخصبة وكذا الحماية والحفاظ على تنمية الثروة الحيوانية في اليمن.

اليمن سباقة

● كيف وبما تصنفون التشريعات القانونية الزراعية وخصوصاً قوانين الحماية الزراعية والصحية باليمن ؟؟

- في الجوانب التشريعية والقانونية نحن نعتبر أن اليمن سباقة في وضع أحسن القوانين الزراعية التي تكفل الحماية الكاملة للقطاع الزراعي وتحمي المزارعين من أي انتهاك لحقوقهم وتمنع أي اختراق لتسريب أي أغذية مستوردة قد تضر بصحة الإنسان والحيوان النبات على حد سواء ومنها على سبيل المثال قانون الثروة الحيوانية الذي صدر في عام ٢٠٠٤م وقانون الحجر النباتي رقم ٣٢ الصادر في عام ١٩٩٩م وهذان القانونين نحن نعتبرهما من أفضل قوانين الحماية وخط الدفاع الأول لليمن من الآفات وانتقال الأمراض التي تصيب قطاع الثروة الحيوانية خصوصاً والقطاع الزراعي بشكل عام وتحد من تسرب أي أغذية مستوردة قد تسبب ضرراً على صحة الإنسان وانه وبتطبيق هذان القانونين المذكوران فأنه لابد من استكمال البنى التحتية للوزارة بإنشاء محطات الحجر الزراعي والنباتي لتشمل كل المنافذ الإقليمية لليمن وتوفير كافة الإمكانيات الفنية والكوادر الكفؤة البشرية من المختصين في مجال القطاع الزراعي .

وفي مجال الحماية أيضاً فقد تم اعتماد مخصص لتشغيل المختبر الخاص بوقاية المزروعات بالإضافة إلى رصد مخصص لشراء مختبر جديد مركزي لحماية ووقاية المزروعات أيضاً سيتم الانتهاء من إجراءات إدخالها للخدمة خلال الفترة القادمة إن شاء الله.

تنفيذ حملات مكافحة

× هل يتضمن البرنامج الاستثماري الزراعي حملات قومية لمكافحة الآفات والأمراض الزراعية خلال السنوات القادمة ؟؟

- طبعاً هناك اعتمادات ومخصصات في إطار برامج الخطة الخمسية الثالثة لتنفيذ حملات وطنية لمكافحة الآفات والأمراض كمكافحة ذبابة النخيل ومكافحة الأمراض التي تصيب العنب و محصول القطن وستنفذ الوزارة خلال السنوات القادمة عدد من الحملات القومية الوطنية والقومية في هذا المجال وفق آليات وخطط عمل لدى وزارة الزراعة وستشمل هذه الحملات كافة محافظات الجمهورية اليمنية وصولاً إلى المناطق الزراعية في الحدود الإقليمية لليمن.

إعداد دراسات

● ما أهم وابرز الدراسات الجديدة التي أنجزتها الوزارة وما نوعها ؟؟

- عدت الوزارة دراستين الأولى خاصة بتأهيل وتحسين المنشاءات المائية في مناطق عديدة في اليمن والثانية هي دراسة الجدوى الاقتصادية لتنفيذ مشروع زراعي يضاعف من المنتجات الزراعية لوادي حجر في محافظة حضرموت ومشاريع زراعية أخرى تتعلق بالتنمية الزراعية في محافظة أبين كإعادة تأهيل وتحسين تطوير المداخل الخاصة بشبكة قنوات الري قد تم اعتماد التمويل لتنفيذ هذه المشاريع الزراعية التي تحتويها هذه الدراستين التي أعدتهما الوزارة مؤخراً.

● وماذا عن تطوير وتحسين مستوى السياسية التسويقية الزراعية وتصدير المنتجات الزراعية ؟؟

- هناك اهتمام كبير من قبل وزارة الزراعة والري بموضوع الأسواق والمراكز الخاصة بالصادرات للمنتجات الزراعية اليمنية وهناك عدد من المشاريع سيتم تنفيذها في هذا المجال ومنها على سبيل المثال إعادة تأهيل مراكز الصادرات القائمة واستكمال إجراءات تحسينها بالإضافة إلى إنشاء عدد من مراكز الصادرات الزراعية الجديدة الأخرى في عدد من المحافظات اليمنية.

جملة من مشاريع تطور الري

هناك جملة من المشاريع الزراعية الخاصة بتطوير وتحسين الري تدخل في أطار مشاريع التنمية الريفية الزراعية ستشمل محافظة ريمه ومحافظة المهرة ومشروع تطوير الري بوادي حضرموت المرحلة الثالثة والتنمية الريفية للمرتفعات الوسطى في محافظة أبين ومشروع التنمية الزراعية في محافظة الضالع وجميع هذه المشروعات الزراعية سيبدأ بتنفيذها بداية العام المقبل ٢٠٠٦م في أطار البرنامج الاستثماري الزراعي

للخطة الخامسة الثالثة أيضاً.

● ماهي أهم المشاريع الزراعية طويلة المدى والاستراتيجية منها ؟؟

- من أبرز المشاريع الاستراتيجية الزراعية هي مشروع الحفاظ على المياه الجوفية والتربة ومشروع التنمية الزراعية الريفية في المحافظات الجنوبية والذي من المتوقع أن ينتهي العمل به نهاية عام ٢٠٠٥م الجاري والذي حقق نجاحاً باهراً وكبيراً.

كذلك أيضاً المشروع الخاص بالمعلومات التسويقية والمتعلقة بالأسواق وحركة المنتجات الزراعية فيها والممول من قبل الاتحاد الأوربي ويشمل هذا المشروع الزراعي الهام كافة الأسواق للمنتجات الزراعية المحلية في كافة المحافظات اليمنية ويهدف هذا المشروع إلى دراسة حاجة السوق المحلية من المنتجات الزراعية والمتطلبات من الصادرات الزراعية اليمنية للعالم الخارجي.

تطوير أنتاج النخل

● اختصار نرجو الإشارة إلى المشاريع الزراعية الاستثنائية الجديدة والخاصة بالزراعة المطرية والثروة الحيوانية ؟؟

- من مشاريع التنمية الزراعية الجديدة في الوزارة المشروع الخاص بالزراعة المطرية والاهتمام بالثروة الحيوانية وسيبدأ تنفيذه بداية العام المقبل ٢٠٠٦م إضافة إلى البدء بتنفيذ مشروع تطوير أنتاج محاصيل منتجات النخيل والزيتون والبن والعسل وتربية النحل بحيث يكون عائدة على الوطن مجدي ونافع.

أسواق متخصصة للمبيدات

× ما مدى اهتمام الحكومة اليمنية عموماً من خلال وزارة الزراعة بمكافحة مشكلة استيراد المبيدات التي باتت تشكل خطراً على صحة الإنسان ؟؟

- بالنسبة وكما تعلمون أن قانون خاص قد صدر لمعالجة هذه المشكلة وهو قانون رقم ((٢٥)) عام ١٩٩٩م وقد بدأت الوزارة منذ عامين باتخاذ إجراءات جادة وعملية ومنها أن كل التجار الذي كانوا يمارسون البيع للمبيدات بدون ترخيص تم منعهم من مزاولة البيع للمبيدات ومنح تراخيص للمستحقين فقط وتم تصحيح هذا الخلل والآن لم يعط أي تاجر أية كمية من المبيدات المستوردة إلا بموجب ترخيص مزاولة مهنة البيع للمبيدات من وزارة الزراعة هذا جانب من تصحيح الاختلالات التي كانت تحدث بالإضافة إلى أن الوزارة وبالتنسيق مع أمانة العاصمة قد حددت منطقتين تقعا شمال وجنوب أمانه العاصمة صنعاء تم حجزها وتخصيصها كسوق متخصصة لبيع المبيدات والمؤسسة اليمنية بعد شهر ومن الآن ستتولى لبدء في البناء وفق التصاميم لهذين السوقين المتخصصين للتداول في بيع المبيدات وعليه فسيتم عقب استكمال أنشاء الأسواق الجديدة للمبيدات نقل كافة المحلات التجارية لبيع المبيدات من داخل أحياء العاصمة وجمعها في هذه السوق الجديدة ومنع أي تداول أو بيع للمبيدات داخل الأحياء السكنية في أمانة العاصمة ويتوقع أن تطبيق هذه الإجراءات التي ستتم بأمانة العاصمة فيما يتعلق بالمبيدات في كل المدن الرئيسية في كافة محافظات الجمهورية اليمنية - أنشاء الله -خلال الفترة القادمة.

وخلال السنوات الثلاث الماضية وحتى الآن نحن نؤكد هنا أننا قد خلصنا اليمن من مخزون كبير من المبيدات المتراكمة منذ ثلاثين عاما وتخلص السكان من هذه السموم القاتلة والخطرة على صحة الإنسان ولن يسمح بعودة تراكم مثل هذه السموم في اليمن مرة أخرى إلا وفق القانون الاستيراد مثل هذه المبيدات وبحسب الاحتياج فقط ووفق مواصفات صحية ذات مواصفات دولية ويتم حالياً تحديد الاحتياج من كميات المبيدات الزراعية لاستيرادها فقط.

● بعد أن أصبحت قضية المياه تشكل خطراً يهدد ويقلق حياة الإنسان في اليمن بسبب نضوب الأحواض الجوفية ما المعالجات لهذه القضية والحلول الناجحة التي اتخذتها الوزارة ؟؟

- صحيح أن مشكلة استنزاف المياه الجوفية في اليمن المتفاقمة وخصوصاً خلال آلـ ٢٥عاماً الماضية تنذر بكارثة تهدد حياتنا وعليه فأن الحكومة اليمنية قد وضحت استراتيجية جيدة وممتازة تتضمن العديد من الحلول لتلافي وقوع هذه الكارثة المائية بسبب استنزافها من الأحواض المائية والري الزراعي بطرق عشوائية وغير منظم وأهم ما تتضمنه استراتيجية الحكومة اليمنية للتغلب على مشكلة نقص المياه على سبيل المثال إنشاء مئات المنشآت المائية الجديدة من السدود خلال السنوات القادمة وفي أطار البرنامج الاستثماري للخطة الخمسية الثالثة ٢٠١٠م وكذا إنشاء الحواجز المائية وهذا جزء من استراتيجية الحكومة بما يتعلق بالقضية في اليمن.

وحالياً الوزارة استكملت مؤخراً التصميمات النهائية الخاصة بإنشاء ثلاثة سدود عملاقة في كل من منطقة الخارف بمحافظة صنعاء وسد سردد بمحافظة الحديدة وسداً ثالث في وادي حسان بمحافظة أبين وتتوقع أن يبدأ التنفيذ الفعلي لهذه السدود الثلاثة مجتمعة خلال السنوات القادمة بعد استكمال إجراءات تمويلها من قبل المانحين وتأتي هذه السدود والمنشآت المائية الجديدة ضمن اهتمامات الوزارة والتعويض عن الاحتياطي المفقود من خلال حجز مياه الأمطار الموسمية عبر هذه المنشئات المائية الكبيرة كصمام أمان في المحافظات المذكورة الثلاث لان مواقعها استراتيجية في هذه المناطق التي تعاني أحواضها المائية بفاقد مياه ينذر بخطر تعرضها للجفاف بسبب حفر الآبار العشوائية والنزيف المستمر للري العشوائي الزراعي.